الصباح الاقتصادية
12
العدد 2697 - السنة التاسعة
الأحد 22 جمادى الأولى 1438 - الموافق 19 فبراير 2017
Sunday 19 February 2017 - No.2697 - 9th Year

الكويت تتخلف 20 مركزاً في مؤشر مدركات الفساد

«الشال»: «المركزي» يؤكد أن إجمالي أدوات الدين العام ارتفع إلى 3.267 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2016

■ سيولة البورصة في 34 يوم عمل منذ بداية العام وحتى نهاية الأسبوع الفائت بلغت 1.812 مليار دينار

أوضح تقرير «الشال» الإقتصادي انه في عام 2016 وحده، تخلفت الكويت 20 مركزاً في مؤشر مدركات الفساد، وتخلفت 40 مركزاً عن موقعها في عام 2003. ونسبت اخبار صحفية لا نستطيع تأكيدها -العربي الجديد- دراسة لصندوق النقد الدولي تذكر بأن تكلفة الرشى في الكويت تبلغ نحو 2% من حجم الاقتصاد، وأن تلك التكلفة ترتفع في العقود الحكومية إلى نحو 25% من قيمة العقد. في فرنسا، خسر مرشح الحزب الجمهوري مؤخراً، وكان الأقوى حظاً في الفوز في إنتخابات الرئاسة في مايو القادم، خسر شعبيته بسبب صرف رواتب لزوجته وأبنائه بنحو 900 الف يورو 292- الف دينار كويتي-، ليس لأنها مخالفة للقانون، ولكن، لأنها غير مستحقة وغير أخلاقية وتفوق ما قدمته زوجته وابناءه من عمل مقابل ما قبضوه. ورغم ان فقدانه لشعبيته يرفع من احتمالات فوز مرشحة اليمين المتطرف بكل تداعياته على تماسك منطقة الوحدة النقدية الأوروبية ومنطقة الإتحاد الأوروبي وربما العالم، إلا أن مخاطر التسامح مع الفساد أمر لا يغتفر، ولا يقايض بأي تكلفة أخرى.

وفي 19 نوفمبر 2012، تأسست الهيئة العامة لمكافحة الفساد في الكويت، ثم اعيد تأسيسها في 24 يناير 2016 بعد خطأ إجرائي حكومي في التأسيس الأول، وحتى الآن، مضى على تأسيسها نحو 4 سنوات وربع السنة. وفي 7 فبراير 2017، صدر تقرير لجنة تقصي الحقائق المشكلة في يناير 2017 حول أوضاع هيئة مكافحة الفساد، وبعد أكثر من أربع سنوات على تأسيس الهيئة من دون إنجاز، خلالها استشرى الفساد في كل مرافق الدولة، جاء التقرير ليضيف تهمة فساد إلى هيئة مكافحة الفساد.

لخص التقرير مشكلات الهيئة بعوار جوهري طال نظامها القانوني واللائحي، أي طال الأساس في تشكيلها، ساعد ذلك العوار في إستفحال الخلاف بين رئيس الهيئة ونائبه من جانب، وبقية الأعضاء الخمسة من جانب آخر، ما أدى إلى عدم قدرتها على أداء المسئوليات الجسيمة المناطة بها. ليس هذا فقط، وإنما إمتد الإنقسام إلى الجهاز التنفيذي، شاملاً الأمين العام ومساعده، وفتت الجهاز إلى ثلاث فئات، فئة مع فريق الرئيس، وأخرى مع البقية، وثالثة محبطة لأنها لا تريد أن تحسب على أي من الطرفين، بما يشكله حيادها من ضغط عليها من قبل طرفي الخلاف. العوار أصاب التشكيل أيضاً. فالتقرير ينتقد التوسع في عدد مجلس الأمناء إلى سبعة، وكلهم متفرغين، ومن دون ربط العدد بحاجة العمل، أو حتى دوره في تعطيله، وذلك في تقديرنا نتاج المحاصصة والتنفيع وشراء الولاءات من قبل الحكومة ونافذين في تفريخ المؤسسات والاستحواذ على تعييناتها. العوار القانوني واللائحي أصاب أيضاً تبعية الهيئة، وأصاب النص على تسلسل عقوبة أعضاء مجلس الأمناء، وامتد إلى تركيز السلطات التنفيذية بيد الرئيس، وموافقة الأعضاء عليها ثم العمل بالمخالفة لها، بينما إستغل الرئيس التفويض بإختزال سلطات مجلس الأمناء في التعيين والإنتداب والعقود لنفسه، وكل ما تقدم هو خلاصة التقرير.

ولم تسلم هيئة مكافحة الفساد من فساد ممارستها لعملها، ذلك ما دونه تقرير لديوان المحاسبة، وذلك أخطر الأمور وفقاً لتقرير لجنة تقصي الحقائق، ما أدى إلى فشلها في كسب ثقة المواطنين والمسئولين وأعضاء مجلس الأمة. وفيما يشبه حكم إعدام صادر عن محكمة أول درجة، توجز اللجنة نتائج أعمالها، بالقطع في غياب الموضوعية وكافة متطلبات نجاح مجلس الأمناء في إدارة الهيئة العامة لمكافحة الفساد، وأن معالجة وإصلاح الوضع داخل الهيئة أضحى إستحقاقاً وطنياً للمحافظة على الأمن الاقتصادي، بعد أن نالت الخلافات داخلها من سمعتها وشوهت صورتها وعجزها عن إيجاد بيئة تكفل سير العمل.

وفي تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي في مايو 2016 حول «التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للفساد»، يذكر بأن نجاح أي بلد في التقدم وحدة واحدة في مكافحة الفساد، يعني ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بما يراوح ما بين 0.59 إلى 0.86 نقطة مئوية، أي أن حرمان الفاسدين أو اللصوص جزء ثمرة فسادهم، يعني مكسباً ظاهراً لكل المواطنين، يؤدي إلى تحسين في مستوى معيشتهم. ويذكر تقرير الصندوق، بأن الفساد يؤثر سلباً على الإستقرار المالي للاقتصاد الكلي، والاستثمار العام والخاص، والتكوين الرأسمالي البشري، ويخفض الإنتاجية، كما أنه يخلق بيئة فاقدة للثقة في الحكومة، ويعطل عمل مؤسسات الدولة، ويقوض نجاح أي نظام ضريبي. نسوق هذا الكلام ونحن نشهد بوادر إستشراء الفساد في كل مؤسسات الدولة شاملاً تلك المعنية بمكافحة الفساد، وفي الكويت، الإصلاح الإقتصادي والمالي لم يعد خياراً، وإنما شرط استقرار وبقاء، والبناء غير ممكن إن شيد على قواعد متآكلة، وقدر فريق الإصلاح، حكومي أو شعبي، أن يقاتل على جبهتين. نقطة مضيئة في هذا الاتجاه جاءت الأسبوع الفائت من نائب في مجلس الأمة -رياض العدساني- بالتصدي لكشف تهما يرشاوي لأعضاء حاليون وسابقون في السلطة التشريعية، وهو إجراء لابد وأن يمضي إلى نهايته مهما كانت النتائج، ولا عذر للحكومة بالوقوف موقف الحياد، فالمتهمين شركاء رئيسيون في قرار الإصلاح، وتسويق الإصلاح يحتاج إلى قدوة.

إحصاءات مالية ونقدية - ديسمبر 2016

يذكر بنك الكويت المركزي، في نشرته الإحصائية النقدية الشهرية، لشهر ديسمبر 2016، والمنشورة على موقعه على الإنترنت، أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام (بما فيها سندات وعمليات التورق منذ أبريل 2016)، قد ارتفع بما قيمته 1.680 مليار دينار كويتي، ليصبح 3.267 مليار دينار كويتي، في نهاية ديسمبر 2016، أي ما نسبته نحو 10.4% من حجم الناتج المحلي الإجمالي الإسمي المقدر لعام 2016 بنحو 31.5 مليار دينار كويتي. وبلغ متوسط أسعار الفائدة (العائد) على أدوات الدين العام، لمدة سنة 1.250%، ولمدة سنتين 1.500%، ولمدة 3 سنوات 2.000%، ولمدة 5 سنوات 2.500%، ولمدة 7 سنوات 3.000%، ولمدة 10 سنوات 3.500%. وتستأثر البنوك المحلية بما نسبته 100% من إجمالي أدوات الدين العام (99.5% في نهاية ديسمبر 2015).

وتذكر نشرة بنك الكويت المركزي، أن إجمالي التسهيلات الائتمانية، للمقيمين، المقدمة من البنوك المحلية في نهاية ديسمبر 2016، قد بلغ نحو 34.308 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 56.8% من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 972.7 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو بلغت نحو 2.9%، عما كان عليه في نهاية ديسمبر 2015. وكانت معدلات نمو التسهيلات الائتمانية في الأعوام 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014 و2015، قد بلغت نحو 17.5%، 6.1%، 0.4%، 1.6%، 4.6%، 7.9%، 6.3% و8.5% على التوالي. وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 14.438 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 42.1%، من إجمالي التسهيلات الائتمانية (نحو 13.961 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2015)، وبنسبة نمو بلغت نحو 3.4%. وبلغت قيمة القروض المقسطة ضمنها نحو 10.086 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 69.9% من إجمالي التسهيلات الشخصية. ونصيب شراء الأسهم ضمنها نحو 2.882 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 20% من إجمالي التسهيلات الشخصية. وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 1.148 مليار دينار كويتي. وبلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 7.759 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 22.6% من الإجمالي، (نحو 8.049 مليار دينار كويتي، في نهاية ديسمبر 2015)، أي أن نحو ثلثي التسهيلات الإئتمانية تمويلات شخصية وعقارية، ولقطاع التجارة نحو 3.147 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 9.2%، (نحو 3.115 مليار دينار كويتي، في نهاية ديسمبر 2015)، ولقطاع المقاولات نحو 2.093 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 6.1% (نحو 1.953 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2015)، ولقطاع الصناعة نحو 1.889 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 5.5% (نحو 2.036 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2015)، ولقطاع المؤسسات المالية -غير البنوك- نحو 1.483 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 4.3%، (نحو 1.342 مليار دينار كويتي، في نهاية ديسمبر 2015).

وتشير النشرة، أيضاً، إلى أن إجمالي الودائع، لدى البنوك المحلية، قد بلغ نحو 40.646 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 67.2% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 1.723 مليار دينار كويتي، عما كان عليه في نهاية ديسمبر 2015، أي بنسبة نمو بلغت نحو 4.4%. ويخص عملاء القطاع الخاص من تلك الودائع بالتعريف الشامل، أي شاملاً المؤسسات الكبرى، مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية -لا يشمل الحكومة- نحو 33.967 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 83.6%، ونصيب ودائع عملاء القطاع الخاص بالدينار الكويتي، منها، نحو 31.045 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 91.4%، وما يعادل نحو 2.922 مليار دينار كويتي بالعملات الأجنبية، لعملاء القطاع الخاص، أيضاً.

أما بالنسبة إلى متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل، بكل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي، مقارنة بنهاية ديسمبر 2015، فتذكر النشرة، أن الفرق في متوسط أسعار الفائدة، على ودائع العملاء لأجل، مازال لصالح الدينار الكويتي، في نهاية الفترتين، إذ بلغ نحو 0.538 نقطة، لودائع شهر واحد، ونحو 0.576 نقطة، لودائع 3 أشهر، ونحو 0.599 نقطة، لودائع 6 أشهر، ونحو 0.487 نقطة، لودائع 12 شهراً. بينما كان ذلك الفرق، في نهاية ديسمبر 2015، نحو 0.534 نقطة، لودائع شهر واحد، ونحو 0.575 نقطة، لودائع 3 أشهر، ونحو 0.638 نقطة، لودائع 6 أشهر، ونحو 0.623 نقطة، لودائع 12 شهراً. وبلغ المتوسط الشهري لسعر صرف الدينار الكويتي في ديسمبر 2016، مقابل الدولار الأمريكي، نحو 305.510 فلساً كويتياً، لكل دولار أمريكي، بانخفاض بلغ نحو 0.6%-، مقارنة بالمتوسط الشهري لديسمبر 2015، عندما بلغ نحو 303.652 فلساً كويتياً، لكل دولار أمريكي.

البيان	2016/12/31 (ألف دينار كويتي)	2015/12/31 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %	
مشروع الموجودات	4,125,289	4,037,351	87,938	%2.2	↑
مشروع المطلوبات	3,321,442	3,240,626	80,816	%2.5	↑
مشروع حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	803,079	773,700	29,379	%3.8	↑
مشروع الإيرادات التشغيلية	140,340	136,224	4,120	%3.0	↑
مشروع المصروفات التشغيلية	39,110	37,006	2,104	%5.7	↑
المخصصات	48,827	51,004	(2,177)	%-4.3	↓
القروض	2,297	2,084	141	%6.8	↑
صافي ربح الفترة	50,402	46,150	4,252	%9.2	↑
المؤشرات					
العائد على معدل الموجودات	%1.2	%1.1			↑
العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%8.6	%8.2			↑
العائد على معدل رأس المال	%34.7	%32.7			↑
ربحية السهم الأساسية والمخففة (فلس)	33.8	30.9	2.9	%9.4	↑
القيمة السوقية للسهم (فلس)	410	500	(90)	%-18.0	↓
مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	12.1	16.2			
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.0	1.2			

جدول يوضح البيانات المالية للبنك التجاري

نصيب أعلى 18 شركة من القيمة للبورصة

رسم بياني توضيحي

■ البنك التجاري يحقق 50.4 مليون دينار صافي أرباح في 2016

ارتفاع الإيرادات التشغيلية، وبنحو 2.1 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 39.1 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 37 مليون دينار كويتي، لعام 2015 وارتفعت معظم بنود المصروفات، باستثناء بند الإستهلاك والإطفاء، إذ انخفض بنحو 94.3%، وحققت جملة المخصصات، تراجعاً وبنحو 2.4 مليون دينار كويتي، أو بما نسبته 4.7%، كما أسلفنا، وصولاً إلى نحو 48.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 51 مليون دينار كويتي، ما أدى إلى ارتفاع هامش صافي الربح، إلى نحو 35.9%، مقارنة بنحو 33.9% لعام 2015.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 4.125 مليار دينار كويتي، بارتفاع بلغت نسبته 2.2%، مقارنة بنحو 4.037 مليار دينار كويتي لعام 2015، وارتفع بند المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بنحو 206.4 مليون دينار كويتي، ليصل إلى نحو 472.1 مليون دينار كويتي (11.4% من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 265.7 مليون دينار كويتي (6.6% من إجمالي الموجودات) في عام 2015، بينما انخفض بند نقد وأرصدة قصيرة الأجل بنحو 125.5 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 556.9 مليون دينار كويتي (13.5% من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 682.5 مليون دينار كويتي (16.9% من إجمالي الموجودات) في عام 2015. وانخفض، أيضاً، بند قروض وسلفيات، بنحو 47 مليون دينار كويتي، ليصل إلى نحو 2.250 مليار دينار كويتي (54.6% من إجمالي الموجودات)، مقابل 2.297 مليار دينار كويتي (56.9% من إجمالي الموجودات)، في نهاية عام 2015.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 60.8 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 1.8%، لتصل إلى نحو 3.521 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 3.461 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2015. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الأصول نحو 85.4% مقارنة بنحو 85.7% في عام 2015. وبلغت نسبة قروض وسلفيات إلى بند الودائع والأرصدة نحو 66.4% مقارنة بنحو 68.8%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن مؤشرات ربحية البنك، كلها، قد سجلت ارتفاعاً، مقارنة مع عام 2015، إذ ارتفع العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 8.6%، مقارنة بنحو 8.2%، وسجل مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA) ارتفاعاً طفيفاً، حين بلغ نحو 1.2%، قياساً بنحو 1.1%، وارتفع مؤشر العائد على رأسمال البنك (ROC)، أيضاً، حين بلغ نحو 34.7%، مقارنة بنحو 32.7%. وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى 33.8 فلس، مقابل 30.9 فلس، لعام 2015. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم (P/E) نحو 12.1 مرة، (أي تحسن)، مقارنة بنحو 16.2 مرة، وذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد بنحو 9.4%، مقابل تراجع للسعر السوقي للسهم وبحدود 18%. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1 مرة، بعد أن كان 1.2 مرة في عام 2015. وأعلن البنك عن نيته توزيع أرباح نقدية بنسبة 15% من القيمة الإسمية للسهم، أي ما يعادل 15 فلس كويتي لكل سهم، وتوزيع 10% أسهم منحة، أي أن السهم قد حقق عائداً نقدياً بلغت نسبته 3.7% على سعر الإقفال في نهاية عام 2016، والبالغ 410 فلس كويتي للسهم الواحد. وبلغت التوزيعات النقدية 13 فلس كويتي للسهم عن عام 2015، بالإضافة إلى توزيع 6% أسهم منحة، أي زاد البنك من معدلات توزيعاته.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت، خلال الأسبوع الماضي، أكثر نشاطاً، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر السّال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 410.4 نقطة، وبارتفاع بلغ قيمته 5.7 نقطة، ونسبته 1.4% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وارتفع بنحو 47.4 نقطة، أي ما يعادل 13.1% عن إقفال نهاية عام 2016.

	اسم القطاع	يوم التأسيس 2017/02/16	يوم التأسيس 2017/02/09	التغير %	إقفال 2016 %	التغير %
1	بنك الكويت الوطني	415.5	403.8	2.9	362.9	14.5
2	بنك الخليج	201.5	201.5	0.0	195.0	3.3
3	البنك التجاري الكويتي	426.5	426.5	0.0	349.7	22.0
4	البنك الأهلي الكويتي	196.4	203.0	(3.3)	196.4	0.0
5	بنك الكويت الدولي	250.1	227.2	10.1	214.7	16.5
6	بنك برقان	383.0	383.0	0.0	361.0	6.1
7	بنك الإمارات الدولي	292.9	297.7	(1.6)	283.4	3.4
8	بيت التمويل الكويتي	1,392.1	1,318.9	5.6	1,172.1	18.8
	المجموع الفرعي	**431.1**	**419.8**	**2.7**	**379.3**	**13.7**
9	الصناعات العربية	127.0	125.6	1.1	112.6	12.8
10	الإنشاءات العالمية	397.2	332.3	19.5	251.3	58.1
11	الإنشاءات الوطنية	178.7	171.1	4.4	119.5	49.5
12	مشاريع الكويت القابضة	1,158.8	1,158.8	0.0	1,114.2	4.0
13	أسمنت الكويت والإسكان	77.9	68.3	14.1	52.6	48.1
	المجموع الإنشاء	**351.8**	**343.3**	**2.5**	**311.7**	**12.9**
14	الكويت للتأمين	67.3	60.6	11.1	61.7	9.1
15	الخليج للتأمين	342.2	353.6	(3.2)	382.1	(10.4)
16	الأهلية للتأمين	184.0	176.5	4.2	170.9	7.7
17	وربة للتأمين	81.9	81.9	0.0	83.8	(2.0)
	المجموع التأمين	**144.0**	**140.8**	**2.3**	**148.0**	**(0.7)**
18	مصارف الكويت	129.7	123.1	5.4	100.1	29.6
19	المصارف المتحدة	201.9	201.9	0.0	191.7	5.3
20	بوبيان المصرفية	270.6	261.4	3.5	238.5	13.5
21	المصارف الخليجية	1,611.1	1,574.8	2.3	1,433.4	12.7
	المجموع المصارف	**222.2**	**216.3**	**2.7**	**195.8**	**13.5**
22	مجموعة الصناعات الوطنية	137.6	128.7	6.9	109.0	26.2
23	صناعات التبريد والتكييف	731.1	731.1	0.0	618.1	18.3
24	الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	227.8	219.8	3.6	149.9	52.0
25	المعدات والخدمات البترولية	38.5	38.5	0.0	39.1	(1.5)
	المجموع الصناعي	**212.8**	**207.7**	**2.5**	**172.4**	**23.4**
26	السينما الكويتية	866.5	728.2	19.0	778.4	11.3
27	الفنادق الكويتية	129.8	145.8	(11.0)	145.8	(11.0)
28	الأسواق العمومية	2,483.8	2,716.6	(8.6)	2,406.1	3.2
29	شركة نوري	790.9	790.9	0.0	541.1	46.2
30	شركة السفن القابضة	18.7	16.8	11.3	11.1	68.5
	المجموع الخدمات	**986.3**	**1,013.9**	**(2.7)**	**822.1**	**20.0**
31	نقل وتجارة المواشي	178.3	195.0	(8.6)	178.3	0.0
32	دبي الصفاة العقارية	90.0	88.0	2.3	89.0	1.1
33	الكويتية للأغذية الأمريكية	2,483.1	2,601.3	(4.5)	2,561.9	(3.1)
	المجموع الأغذية	**660.6**	**901.9**	**(4.6)**	**887.2**	**(5.0)**
34	الشركة للخدمات والأنظمة المتقدمة	382.5	370.8	(2.2)	358.3	1.2
35	بيت الطاقة	371.0	350.0	5.8	302.4	22.7
36	أسمنت أم القيوين	632.8	610.7	3.6	551.8	14.7
	المجموع غير الكويتية	**239.2**	**235.7**	**1.5**	**222.6**	**7.5**
	المؤشر العام	**410.4**	**404.7**	**1.4**	**363.0**	**13.1**

التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت.